ما وراء عناوين الأخبار

الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء لها آثار كبيرة على البلدان الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء.

خيسوس غونزاليس-غارسيا ومونتفورت ملاتشيلا

تصدرت الهجرة الدولية عناوين الأخبار خلال السنوات القليلة الماضية: فالارتفاع الحاد في أعداد اللاجئين إلى أوروبا، ولا سيما من الشرق الأوسط وإفريقيا، أدى إلى أزمة اللاجئين الحالية. وأعقب ذلك ظهور موجة احتجاجات في العديد من البلدان، بما فيها إفريقيا جنوب الصحراء.

وعادة ما تستضيف الاقتصادات النامية عددا أكبر من المهاجرين كنسبة من سكانها مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وتتصدر أزمة اللاجئين عناوين الأخبار، ولكن الهجرة الأطول أجلا داخل وخارج منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصادات القارة.

ففي عام ٢٠١٣، بلغ عدد مواطني إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعيشون خارج بلدانهم حوالي ٢٠ مليون نسمة، أي ضعف العدد في عام ١٩٩٠—منهم ١٣ مليون نسمة هاجروا إلى بلدان داخل المنطقة (انظر الرسم البياني ١).

ويتضح من الطفرة الديمغرافية في عدد السكان في سن العمل في إفريقيا جنوب الصحراء—وهي الفئة التي ينتمي إليها المهاجرون عادة—أن هذا الاتجاه سيستمر لعقود قادمة. وتبلغ نسبة الهجرة (أي عدد المهاجرين كنسبة من السكان) في إفريقيا جنوب الصحراء حاليا ٢٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببقية اقتصادات العالم النامي التي يعيش ٣٪ من سكانها في الخارج، ولكن هذه النسبة تتسق مع النمو السريع في عدد سكان المنطقة ككل—من حوالي ٤٨٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥.

إلى أين يذهبون؟

معظم الهجرة تكون داخل المنطقة (انظر الرسم البياني ٢). فالأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية عادة ما يبحثون عن فرصة في البلدان الأغنى المجاورة.

ولكن لماذا يهاجر الأفارقة بأعداد أكبر إلى بلدان إفريقية أخرى وبأعداد أقل إلى البلدان الأغنى؟ أحد الأسباب له بعد اقتصادي. فالفقراء لا يمكنهم تحمل ثمن تذكرة الطيران إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يمكنهم استقلال

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ROUTES

حافلة أو شاحنة، والحدود داخل إفريقيا مليئة بالثغرات. والتقارب الثقافي واللغوي له دور أيضا في هذا الصدد.

الهجرة القسرية

تراجعت أعداد اللاجئين الأفارقة—أي الأشخاص الذين يهربون من الحرب أو الاضطهاد—تراجعا حادا منذ عام ١٩٩٠، سواء داخل المنطقة أو خارجها. وقد شكل اللاجئون نصف عدد المهاجرين في عام ١٩٩٠، وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٣ بفضل تراجع الصراعات واسعة النطاق في المنطقة (انظر الرسم البياني ٣).

وتوجد خمسة بلدان متأثرة بالصراعات تمثل المصدر الرئيسي للاجئين داخل إفريقيا: جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وجنوب السودان. فقد هاجر اللاجئون الصوماليون إلى كينيا وإثيوبيا، وهاجر اللاجئون السودانيون إلى تشاد، بينما تم تهجير الجزء الأكبر من أهالي جنوب السودان داخل بلدهم وهاجر بعضهم إلى أوغندا. وتستضيف إفريقيا جنوب الصحراء أكبر معسكرات للاجئين على مستوى العالم، وتتحمل البلدان المضيفة تكلفة مالية ضخمة تبلغ ١٪ إلى ٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي.

وقد تؤدي الهجرة القسرية والهجرة لأسباب اقتصادية إلى انقسامات ونزاعات. فقد تصعب إدارة تكلفة استضافة اللاجئين والاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من المهاجرين الباحثين عن وظائف وخدمات وفرص.

وتزداد الهجرة إلى بقية بلدان العالم بمعدل أسرع مقارنة بالهجرة داخل المنطقة. فحوالي ٦,٦ مليون مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء ـ ثلث العدد الإجمالي—عاشوا خارج المنطقة في عام ٢٠١٣، أي أكثر من ضعف العدد في عام ١٩٩٠. وقد اختلف التكوين اختلافا ملحوظا: ففي عام ١٩٩٠، انتقل حوالي ٤٠٪ لأسباب اقتصادية، وزادت هذه النسبة في عام ٢٠١٣ إلى ٩٠٪، ولكن نسبة الهجرة العالمية في إفريقيا جنوب الصحراء هي الأقل على الإطلاق على مستوى العالم، حيث تبلغ ٠,٧٪ من مجموع سكان المنطقة. وترتفع هذه النسبة بمقدار سبعة أضعاف تقريبا في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأربعة أضعاف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لماذا الهجرة؟

الهجرة داخل إفريقيا تعود في معظمها إلى أسباب ترتبط بالقرب الجغرافي، وفروق الدخل، والحروب في البلدان الأم، إلى جانب الروابط الثقافية والعوامل البيئية مثل الجفاف أو الفيضانات. وتعتبر كوت ديفوار وجنوب إفريقيا من بين البلدان المتلقية لأكبر عدد من المهاجرين داخل المنطقة.

أما الهجرة إلى بقية بلدان العالم، فترتبط في الأساس بالبحث عن الفرص الاقتصادية، وتكون الاقتصادات المتقدمة هي المقصد الأساسي في هذه الحالة. ويعيش حوالي ٨٥٪ من شتات إفريقيا جنوب الصحراء في بلدان تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي—فرنسا والمملكة المتحدة، وتستضيف الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥٠٪ من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء.

وتمثل تحويلات العاملين في الخارج المنفعة الأهم على الإطلاق بالنسبة للبلدان الأم. فقد ارتفعت التدفقات النقدية الوافدة من المغتربين ارتفاعا سريعا، وتمثل في الوقت الحالي

الرسم البياني ١

المهاجرون

تتزايد نسبة مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء الذين يهاجرون إلى خارج المنطقة—ولكنهم لا يزالون أقلية.

(أعداد المهاجرين، بالمليون شخص)

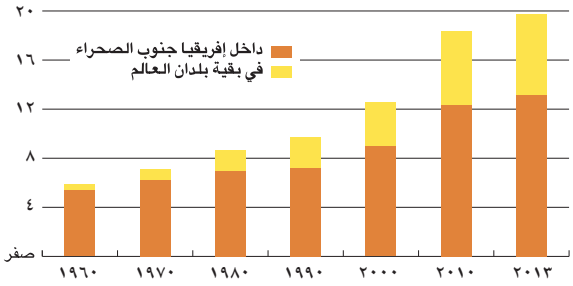

المصدر: قاعدة بيانات الهجرة والتحويلات لدى البنك الدولي.

الرسم البياني ٢

القرب الجغرافي

تستضيف كوت ديفوار وجنوب إفريقيا معظم مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء.

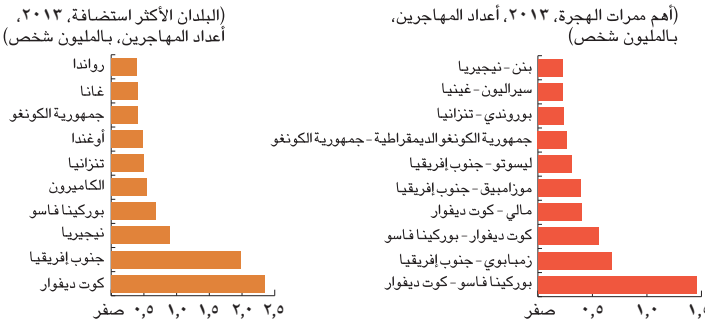

المصدر: قاعدة بيانات الهجرة والتحويلات لدى البنك الدولي.

الرسم البياني ٣

الباحثون عن وظائف

تراجع عدد اللاجئين كنسبة من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء داخل المنطقة مقارنة بربع قرن مضى.

(أعداد المهاجرين، بالمليون شخص)

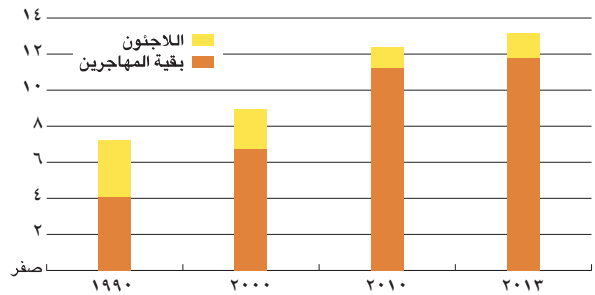

المصادر: قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقاعدة بيانات الهجرة والتحويلات لدى البنك الدولي.

الرسم البياني ٤

مطلوب مساعدة

في ظل التراجع المستمر في عدد السكان في سن العمل في بقية بلدان العالم، من شأن إفريقيا جنوب الصحراء توفير العمالة من خلال الهجرة.

(التغيرات التراكمية خلال فترات مكونة من خمس سنوات، بالملايين)

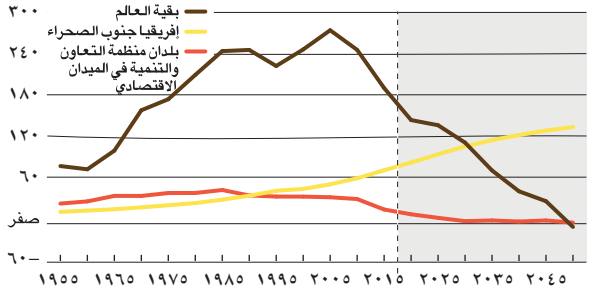

المصدر: التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة.
ملحوظة المنطقة المظللة تمثل توقعات.

أحد أكبر مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للاقتصادات النامية، حيث شكلت ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وقد تجاوزت هذه التحويلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتحول إلى أكبر مصدر للعملة الأجنبية بالنسبة للاقتصادات النامية، وهو ما يعود جزئيا إلى التراجع الحاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعادة ما تكون تحويلات العاملين في الخارج أكثر صمودا خلال فترات التراجع الاقتصادي مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية. فعقب الأزمة المالية العالمية، تراجعت التحويلات تراجعا طفيفا في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، وتعافت في عام ٢٠١١، وارتفعت منذ ذلك الحين.

ولتحويلات العاملين في الخارج دور اقتصادي كلي مهم في إفريقيا جنوب الصحراء. فهي أحد مصادر النقد الأجنبي والدخل، حيث تسهم بما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في غامبيا وليسوتو وليبريا، وهي مصدر مكمل لدخل الأسر الفقيرة التي يمكنها ادخار جزء من هذه التحويلات لاستثمارها في رأس المال البشري والمادي مما يزيد الإنتاجية والنمو بمرور الوقت. وتساعد التحويلات أيضا في الحد من آثار الصدمات الاقتصادية الكلية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والصراعات.

ولكن الهجرة تؤثر تأثيرا سلبيا على البلد الأم. فهجرة العقول التي تعقب هجرة العمالة الماهرة والمؤهلة يحد من القدرة الإنتاجية والنمو في الأجل الطويل.

تطور العوامل الديمغرافية

سيسهم التحول الديمغرافي داخل المنطقة في تشكيل أنماط الهجرة المستقبلية. فسوف يستمر عدد سكان المنطقة في الازدياد—من حوالي ٩٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ إلى ملياري نسمة في عام ٢٠٥٠ —كما سيزداد عدد السكان في سن العمل الذين يمثلون عادة مصدر المهاجرين بمعدل أسرع—من حوالي ٤٨٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٣ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠ (انظر الرسم البياني ٤). ويعكس ذلك استمرار النمو السكاني في المنطقة—حيث ارتفع مجموع عدد السكان بمقدار أربعة أضعاف منذ ستينات القرن الماضي—كما يعكس تراجع معدل الخصوبة وانخفاض معدل وفيات الرضع إلى نصف مستواه في عام ٢٠٠٠.

ومن المرجح أن تتزايد أعداد المهاجرين نتيجة هذه الاتجاهات الديمغرافية واستمرار فجوات الدخل الضخمة بين اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء والاقتصادات المتقدمة. إذ يُتوقع أن ترتفع نسبة مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء إلى مجموع السكان في بلدانهم المضيفة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار ستة أضعاف، من حوالي ٠,٤٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٤٪ بحلول عام ٢٠٥٠—بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين من المنطقة وتباطؤ النمو السكاني المتوقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

سياسات أفضل

يمكن للعمال المهاجرين مساعدة البلدان المضيفة على النمو، لا سيما البلدان التي ترتفع فيها أعداد المسنين بمعدلات سريعة (راجع دراسة Jaumotte, Koloskova, and Saxena 2016). وهم يمثلون مصدرا لإيرادات ضريبية ومساهمات اجتماعية إضافية في البلدان المضيفة لاستخدامها في دعم العاملين المتقاعدين. وسوف تسهم تحويلات العاملين في الخارج باستمرار في تحسين الظروف المعيشية للأقارب والحد من الفقر وتوفير مصدر ثابت للنقد الأجنبي.

ونظرا لأن أعداد المهاجرين داخل إفريقيا جنوب الصحراء وخارجها ستستمر في الارتفاع على الأرجح خلال العقود القادمة، يجب على البلدان تصميم سياسات من شأنها مساعدة العمال المهاجرين على التكيف اجتماعيا واقتصاديا في الاقتصادات المضيفة بما يعود بالمنفعة على الجميع.

ويستلزم النمو السكاني تطبيق سياسات من شأنها توفير وظائف في البلدان الأم. وفي البلدان المستضيفة للمهاجرين، يفترض أن تؤدي زيادة حجم القوى العاملة إلى تعويض ارتفاع أعداد المسنين وتراجع عدد السكان المحليين، مما سيكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والضرائب في الأجل الطويل. ومن المفترض أن تسهم زيادة النمو والضرائب في التخفيف من حدة الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن القلق بشأن إحلال العمالة المحلية والتكلفة المالية، كما سيساعد زيادة الدعم الدولي المقدم إلى البلدان المستضيفة للاجئين في الحد من التكلفة المالية وما يرتبط بها من تكلفة اجتماعية. FD

خيسوس غونزاليس-غارسيا يشغل منصب اقتصادي أول في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، و**مونتفورت ملاتشيلا** يشغل منصب ممثل مقيم أول لصندوق النقد الدولي في جنوب إفريقيا.

المراجع:

Gonzalez-Garcia, Jesus, and others. 2016. "Sub-Saharan African Migration: Patterns and Spillovers." IMF Spillover Note 9, International Monetary Fund, Washington, DC.

Jaumotte, Florence, Ksenia Koloskova, and Sweta Saxena. 2016. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies." Spillover Note 8, International Monetary Fund, Washington, DC.